الأمم المتحدة

A/C.2/57/SR.4

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

Distr.: General
25 May 2005
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد سوازو . . . . . (هندوراس)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

02-61273 (A)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

١ - **السيد فالديس** (شيلي): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر أيضاً عن وجهة نظر وفده. وأضاف أن إعلان الألفية يعتبر بداية لعملية صممت من أجل تعزيز التزام الأمم المتحدة بالتنمية لكي تحرر الناس من الفقر الشديد والفقر المتوطن، ولهذا الغرض عقدت مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ لكي تشجع التنمية المستدامة وتمولها، وعلى الرغم من عدم تنفيذ أهداف تلك المؤتمرات إلا أنها وضعت الأساس لمرحلة جديدة من التنفيذ والإنجاز.

٢ - وأضاف أنه على الرغم من الجهود الثابتة التي تقوم بها العديد من البلدان النامية لإدماج سياسات اقتصادية تعكس مبادئ اتفاق الآراء في واشنطن الخاصة بسياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن من الواضح أن تلك السياسات ليست كافية لمواجهة التحديات المتمثلة في تحقيق العدل والمساواة في الفرص، وهما من متطلبات التنمية الاقتصادية المتوازنة والمنصفة. ومضى قائلاً إنه على الرغم من وجود إرادة سياسية حقيقية واحترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإن ذلك يجب أن ترافقه زيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان الفقيرة تكون شفافة وغير مشروطة من قِبَل المانح. وأضاف أنه يجب على البلدان المتقدمة أن تفي بالهدف المحدد بنسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وأنه من المهم أيضاً الاستجابة لنداء البلدان النامية مثل بلده للوصول إلى الأسواق بحرية وإنصاف.

٣ - وأضاف أنه قد آن الأوان لوضع حد للتناقض في الجدل الدائر حول حرية الأسواق - الذي هو في حقيقة الأمر رياء - والذي يدعو إلى فتح أسواق البلدان النامية وفي ذات الوقت يحمي الاقتصادات الغنية من خلال إعانات متعددة. وإذا تم رفع حواجز التجارة، فستحصل البلدان النامية على ١٣٠ بليون دولار، أي أكثر من ضعف الرقم المستهدف الذي تم تحديده في قمة الألفية. وهذه هي الطريقة التي يجب أن يعاد بها تشكيل التجارة العالمية، وقد كان هذا الموضوع أحد الموضوعات الهامة التي أثيرت في مؤتمر الدوحة.

٤ - وأوضح ضرورة مواجهة مشكلة التذبذب في الأسعار في صادرات البلدان النامية كنتيجة مباشرة للتدابير الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة، والتي كان من نتيجتها أن الفائض من الأسواق العالمية هو فقط الذي يتم طرحه ، ولهذا فمن الضروري أيضاً الاهتمام بالحلول المنطقية والمستدامة للتغلب على مشكلة الدين الخارجي، التي تركز على المسائل الهيكلية.

٥ - وأكد أن تلك العملية ينبغي أن تستفيد من زيادة فعالية مشاركة البلدان النامية في عملية صنع القرار الخاص بالشؤون الاقتصادية الدولية، وأن تشجع أيضاً على إقامة هيكل دولي جديد قادر على التعامل مع الأزمات الاقتصادية والتنبؤ بها ومنعها.

٦ - وأثنى على الجهود المكثفة التي تقوم بها كل من الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي مكّنت من وضع حلول تشجع تقاسم المسؤوليات بين جميع الأطراف وعلى جميع المستويات، مع المشاركة النشطة لجميع مؤسسات التعاون الاقتصادي الإقليمية ووزارات الخارجية والمالية والتجارة الدولية، وتساهم في تنمية جميع البلدان.

٧ - وقال إنه علاوة على ذلك فإن حكومته مقتنعة بأن قمة جوهانسبرغ أدت إلى اتفاق آراء أساسي لصالح برنامج لبيئة عالمية يسعى إلى حماية التنمية الاقتصادية وتحفيزها، كما يسعى إلى التكامل في المسؤوليات الفردية للبلدان المنفردة وإلى المشاركة في المسؤوليات لمصلحة الجميع. ومن هنا تأتي

أهمية البدء في تنفيذ الاتفاقات والتعهدات التي انبعثت من مؤتمر جوهانسبرغ، خاصة تلك الواردة في خطة التنفيذ.

٨ - وأضاف أن حكومته على دراية بأهمية قطاع التكنولوجيا البيولوجية وما يحمله هذا القطاع من إمكانات للتنمية العلمية والاقتصادية. وتخطط حكومته لاستضافة المنتدى العالمي للتكنولوجيا الحيوية في ''كونسبسيون''، في شيلي، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وذلك بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٩ - وذكر أن الجميع على دراية بشدة الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها حالياً بعض دول أمريكا اللاتينية، وقال إن الوضع صعب ومعقد خاصة وأن الإقليم نفذ العديد من الإصلاحات في البنية الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة بناءً على توصيات مؤسسات التمويل الدولي والمؤسسات الاقتصادية الدولية، وقد أدت تلك الإصلاحات إلى انفتاح اقتصادي تاريخي وإلى دعم في الأسواق المحلية، وهو وضع يضر كثيراً بأسعار السلع الأساسية في بورصة تبادل سلع البلدان المنتجة الفقيرة في الإقليم. ولا يمكن أن نعزو هذا الإخفاق إلى عملية الديمقراطية أو إلى السياسات الاقتصادية التي تم وضعها، ولكن يجب الاعتراف بأن تلك السياسات الاقتصادية لا بد وأن تصحبها سياسات اجتماعية تساعد على الاستقرار في مجالات التوظيف والصحة والتعليم والحصول على السكن وتوفر حماية اجتماعية من خلال نظم شاملة وداعمة ومؤثرة لمصلحة الجميع.

١٠ - وذكر أنه أصبح من الواضح أن العولمة تؤدي إلى التهميش أكثر من التكامل، وأنه حتى في البلاد التي استفادت من العولمة، كانت تكلفة مساعدة الذين تضرروا منها فوق طاقة تلك البلدان سواء على الأمد القصير أو المتوسط. وأضاف أن الحل لا يكمن فقط في إجراءات التكيف الاقتصادية والإجراءات النقدية، التي ترتكز في كثير من الأحيان على الإيديولوجية أكثر من البيانات العلمية، والتي أدت إلى التفكك الاجتماعي والسياسي، وإنما تحتاج البلدان النامية إلى معدلات تبادل تجاري منصفة ومنظمات دولية لا تعمل فقط من أجل مصلحة البلدان الغنية، وأنظمة لحماية اقتصاداتها من تدفقات رأس المال الزائدة.

١١ - وأكد أن من الضروري أن يتم تنظيم العولمة، حيث إن النظام الدولي الحالي غير مناسب للتعامل مع الواقع الجديد، ولهذا يجب إصلاحه. فالعالم الاقتصادي في عام ١٩٤٤ لا يشبه في شيء نظيره في عام ٢٠٠٢، ومؤسسات بريتون وودز التي أنشئت في تلك الفترة أصبحت غير مؤثرة.

١٢ - وأوضح أنه لكي تشيع الديمقراطية والمساواة يجب أن تهتم السياسات بالإنسان، ويجب أن يتم توثيق الوحدة الاجتماعية على المستوى العالمي. ومن الواضح أن قوى السوق لديها تأثيرات تبادلية وأن استراتيجيات النمو تتطلب نظاماً مؤسسياً واستقراراً سياسياً، وهذا لا يمكن أن يتم دون اعتبار للقيم والتضامن الاجتماعي التي لا غنى عنها للتنمية الاقتصادية.

١٣ - وختاماً، أكد على التزام حكومته بالأمم المتحدة وإقامة شراكة حقيقية وواضحة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية بهدف تحقيق توزيع أفضل للدخل والثروة.

١٤ - **السيد نايل** (جامايكا): تحدث نيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية الكاريبية، التي هي أعضاء أيضاً في الأمم المتحدة، فقال إن البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وممثل ساموا نيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة يعبران عن وجهة نظر وفده.

١٥ - وأشار إلى بطء النمو خلال العام الماضي كنتيجة لتزايد الانكماش وانخفاض أسعار السلع الأساسية، وإلى تأثر الأسواق المالية سلبياً بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وتوقع نشوب حرب جديدة.

١٦ - وأضاف أن مجموعة من الفضائح المالية أضعفت الثقة في الأسواق المالية وأثّرت على استثمارات الحوافز المالية، وعلى الاستثمارات الرأسمالية طويلة الأمد وعلى النشاط التجاري عبر الحدود. وقد حدثت نكسات في انفتاح الأسواق كنتيجة لقرارات هامة بخصوص التعريفة الصناعية والإعانات الزراعية. وفي عالم يتسم بزيادة الترابط يصبح لتلك التطورات تأثير واضح.

١٧ - وقال إن عقد مؤتمرات الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ قد جاء في حينه، وأنه من الضروري حالياً تنفيذ التعهدات المتخذة واستخدام اتفاق الآراء المتحقق كأساس للنهوض بمستويات أعلى من التعاون الإنمائي من خلال النظام الدولي.

١٨ - وأضاف أن من المهم للبلدان النامية متابعة الحوار لكي تؤثر على اتجاه العلاقات الاقتصادية وعملية اتخاذ القرارات في جميع مجالات جدول أعمال التنمية، خاصة تلك التي تتصل بالمالية والتجارة ونقل التكنولوجيا.

١٩ - وقال إن الدول الصغيرة يجب أن لا يتم استبعادها من تلك العملية، حيث إن اقتصاداتها قد تأثرت بالاستبعاد في مجال الخدمات المالية، التي تتخذ فيها القرارات والنظم دون تشاور. ولهذا فإن من المهم احترام مبادئ الشفافية وعدم التمييز والتبادلية في أي نظام للقواعد الدولية. وعلاوة على ذلك فنظراً لضعف اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية يجب أن يكون برنامج العمل بشأن الاقتصادات الصغيرة جزءاً أساسياً من جدول أعمال الدوحة وبرنامج التنفيذ الخاص بجوهانسبرغ.

٢٠ - وعبر عن رغبة حكومته في أن تشهد التنمية إطاراً للسياسات يضمن أن يأخذ النظام المالي الدولي في اعتباره اقتصادات البلاد الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة للكوارث الطبيعية وأن يقدم تسهيلات لهذه البلدان. ففي أعقاب الأعاصير الأخيرة التي سببت أضراراً جسيمة في العديد من جزر الكاريبي، تم تحويل الموارد المخصصة للتنمية إلى عمليات الإغاثة وجهود إعادة البناء.

٢١ - وفي مجال البيئة والتنمية المستدامة، قال إن استخدام الوقود الأحفوري وما نتج عنه من الاحترار العالمي جعل البلاد الجزرية الصغيرة النامية أكثر تعرضاً من غيرها للعواصف والمطر المنهمر وارتفاع منسوب البحر، ولهذا طالب بضرورة استمرار الجهود من أجل تحقيق الأهداف المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو من أجل تلك البلدان.

٢٢ - وقال إن دول الكاريبي ترحب بما حظيت به الاحتياجات الخاصة للبلاد الجزرية الصغيرة النامية من اهتمام في مؤتمر جوهانسبرغ وتتطلع إلى إجراء الاستعراض الشامل والصريح لبرنامج عمل (بربادوس)، المقرَّر أن يعقد في موريشيوس في ٢٠٠٤، وأن حكومته تدعم نداء تحالف البلدان الجزرية الصغيرة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة لمعاونتها في تنظيم ذلك المؤتمر.

٢٣ - وأضاف أن مشروع القرار المتعلق بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية الذي سيتم التفاوض عليه في إطار البند ٨٧ (و) من جدول الأعمال خلال الدورة الحالية، سوف يضع الإطار والمعلومات اللازمة لهذا الاستعراض. وأكد أن بلدان الكاريبي ترى أن المطلوب هو تقوية برنامج عمل بربادوس وليس إعادة مناقشته.

٢٤ - وأعرب عن قلق دول الكاريبي المتزايد الذي يساورها بخصوص الحفاظ على موارد البحر الكاريبي وحسن إدارتها بشكل مستدام، حيث أن تلك الموارد لن تفي بالطلبات المرجوة منها دون إدارة منظمة متكاملة. ولهذا تلتمس دول الكاريبي من الأمم المتحدة مساندتها، على النحو الوارد في مشروع القرار المعنون "تعزيز نهج إداري متكامل لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة". وتأمل

دول الكاريبي في دعم الوفود في تلك المسألة، التي هي مسألة مهمة للغاية بالنسبة للإقليم.

٢٥ - **السيد بلانكو** دومينغيز (الجمهورية الدومينيكية): أثنى على وكيل الأمين العام للشؤون الاجتماعية والاقتصادية لسداد بيانه وقال إنه متفق معه على أن وقت إعلانات النية والتعهدات قد ولى، حيث إنه قد حان الوقت لتقديم نتائج ملموسة للمجتمع الدولي تبرر الكمية الهائلة من الموارد المالية والبشرية المستثمرة في العديد من القمم والمؤتمرات في العقد الأخير.

٢٦ - وقال إن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر عن وجهة نظر وفده. ورحب بمختلف التقارير المقدمة إلى اللجنة من قِبَل الأمين العام، خاصة تلك التي تركز على تحديث المنظمة، وأيد طلب الأمين العام تبسيط الشروط المطلوبة في التقارير.

٢٧ - وأشار إلى أنه على الرغم من الصدمات التي عانى منها العالم خلال العام الماضي، إلا أن الأمم المتحدة قد نظمت مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ بنجاح، حيث تم تحديد خطوات لتنفيذ أهداف الألفية، وخاصة بالنسبة للبلدان النامية.

٢٨ - وأضاف أنه قد حان الوقت لوضع آليات مرنة لكي تسهل التنفيذ السريع والآني لتلك الاتفاقات والتعهدات، وأن وفده سيتعاون مع الوفود الأخرى ويأمل أن تكون القرارات والمقررات المتخذة قادرة فعلاً على التأثير والحل.

٢٩ - وأعرب عن تأييده للنهج الكلي المتخذ إزاء المسائل التي انعكست في اتفاق الآراء في مونتيري، وارتياحه لجهود الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لإحياء الآمال الأولية وعقد حوار عالي المستوى بهدف تقوية التعاون الدولي من أجل التنمية عن طريق الشراكة، والاجتماع بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية الذي يعقد في الربيع.

٣٠ - وذكر أن الدول قد تعهدت في جوهانسبرغ تعهداً راسخاً باحترام المعايير التي هي من شروط التنمية، حيث أن المعايير لا تنفصل عن المبادئ المدرجة في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وبصفة خاصة عن مبدأ المسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة.

٣١ - وأشار إلى ضرورة الاستفادة من خبرة العمليات التحضيرية لمؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ والبناء على نتائجهما، وخاصة فيما يتعلق بمشاركة منظمات المجتمع المدني في عملية صنع القرار.

٣٢ - وأعرب أخيرا عن تقدير وفده للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وعن ترحيب وفده بتعيين ممثل سام لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٣ - **السيد كيتيخون** (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن هناك خطأ في قائمة المتحدثين الواردة في ''اليومية'' إذ أنه يتحدث نيابة عن مجموعة البلدان غير الساحلية النامية، التي تتكون من ٣٠ دولة عضواً. وأضاف أن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر أيضاً عن وجهة نظر وفده.

٣٤ - وأوضح أنه من المستحيل بالنسبة للبلدان غير الساحلية النامية أن تتنافس بصورة حقيقية في نظام التجارة العالمي وذلك لنقص المنافذ البرية إلى البحر والعزلة عن الأسواق العالمية وتكلفة النقل العابر، مما يؤدي إلى إعاقة التنمية الاقتصادية لديها؛ بالإضافة إلى أن هذا الموقع الجغرافي يجعلها في وضع غير جذاب للاستثمارات الخارجية وكذلك للتدفقات المالية الأخرى. وقال إنه بسبب هذا الموقع أيضاً تم استبعاد تلك الدول من دائرة النظام الاقتصادي الدولي مما

أضعف جهودها في تنفيذ أهدافها في القضاء على الفقر وفي التنمية.

٣٥ - وأضاف أن معدلات النمو الاقتصادي هي في أدنى مستوياتها منذ عام ١٩٩٢، وأن هذا الوضع له تأثير واضح على قدرة السياسات الإنمائية الوطنية للبلدان غير الساحلية النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتفق جمهورية لاو الديمقراطية مع الرأي الذي يعتبر أن مسألة القضاء على الفقر شرط من شروط التنمية يجب أن يتم الوفاء به من خلال النمو الاقتصادي وتوسيع التجارة والمساعدة الإنمائية.

٣٦ - وأوضح مدى أهمية التجارة للبلدان غير الساحلية النامية باعتبارها أداة لتعبئة الموارد وتنشيط الاستثمارات والتنمية الاقتصادية. ولهذا تنادي تلك الدول بقوة بإقامة نظام للتجارة يكون عالمياً ومستنداً إلى أحكام القانون ويقوم على عدم التمييز وأن يكون عادلاً وشاملاً. ويجب على منظمة التجارة العالمية أن تأخذ في اعتبارها احتياجات واهتمامات تلك البلدان الضعيفة، ويجب أن يتم تطبيق مبادئ المعاملة التفضيلية والتمايزية في معظم المجالات بما فيها انضمام البلدان غير الساحلية النامية إلى منظمة التجارة العالمية.

٣٧ - وقال إنه نظرا للتباطؤ الاقتصادي الحالي، لا يمكن تحقيق خفض عدد الأفراد الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ دون التزام سياسي حقيقي من حيث الموارد المالية. وترحب حكومته بقرار مجتمع المانحين لزيادة توفير الأموال في مجالات تمويل التنمية والقضاء على الفقر. وأضاف أنه وفقاً لتقديرات البنك الدولي يحتاج الأمر إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ إضافي يتراوح من ٤٠ إلى ٦٠ بليون دولار لتحقيق هذا الهدف.

٣٨ - وذكر أن معظم المؤتمرات الدولية عالية المستوى التي عقدت في العام السابق، مثل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للطفولة، ومؤتمر القمة العالمية للأغذية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة، عملت على وضع إطار لمواجهة الاهتمامات المشتركة، وأن الوقت قد حان لكي يتم تنفيذ الوعود والعهود المأخوذة فعلاً. وطالب جميع أصحاب المصلحة بما فيهم الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بتنفيذ جميع نتائج تلك المؤتمرات والقمم.

٣٩ - وذكر أنه في قمة الألفية، ناشد قادة العالم المجتمع الدولي تقديم دعم مناسب للبلدان الجزرية الصغيرة النامية لكي تستطيع التغلب على معوقاتها الجغرافية. ويمكن أن تجد الجمعية العامة حلولاً ملموسة لمأزق تلك البلدان عن طريق الدعوة إلى اجتماع وزاري دولي لبلدان النقل العابر والبلدان غير الساحلية النامية والبلدان المانحة ومؤسسات التمويل الدولي ومؤسسات التنمية الدولية، بشأن التعاون في مجال النقل العابر، وذلك في كازاخستان في عام ٢٠٠٣. ولضمان نجاح هذا الاجتماع سيتطلب الأمر مشاركة كاملة لكل أصحاب المصلحة بما فيهم الحكومات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع الخاص. ويجب أن يتم تعبئة موارد مالية إضافية، نظراً لأنه يجب أن تأتي نسبة كبيرة من التمويل من موارد خارجة عن الميزانية. وفي هذا السياق، أعرب عن تقديره للأمين العام لشنه حملة لتعبئة الموارد، ورحب بالاستجابة الإيجابية المتلقاه من بعض البلدان المانحة.

٤٠ - **السيد ظريف** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل فترويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر عن وجهة نظر وفده أيضاً، وأنه يجب أن يتم خلال الدورة الحالية اتخاذ الإجراءات لوضع التعهدات المتخذة في المؤتمرات الكبرى للتنمية موضع التنفيذ. وبالنظر

إلى المدى الواسع للموضوعات المثارة في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فمن المهم لآلية المتابعة أن تعكس متطلبات البلدان النامية على الأمد الطويل ومن المهم لأصحاب المصلحة الرئيسيين أن يشاركوا في العملية مشاركةً كاملة. وينبغي أيضاً اتخاذ القرارات اللازمة لتنفيذ نتائج القمة العالمية للتنمية المستدامة، بما في ذلك برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للسنوات العشر القادمة ومتابعة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ في ظل احترام مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتمايزة في نفس الوقت. وقال إن التدابير المتوخاة، والتي تتعلق ضمن أمور أخرى بإنشاء صندوق للتضامن العالمي للقضاء على الفقر، وتغذية مرفق البيئة العالمي، وآلية تمويل اتفاقية مكافحة التصحر، لكي يتم تمويل مشروعات البلدان النامية، خاصة في مجالات كفاية الطاقة والطاقة المتجددة وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة، وبوسائل التنفيذ والإطارات المؤسسية للتنمية المستدامة – كل ذلك يتطلب متابعة جادة.

٤١ – وذكر أن العولمة قد فشلت في مساندة الفقراء، وأدت التطورات الأخيرة على المستوى الدولي إلى تحويل الاهتمام إلى مجال السلام والأمن. وأعرب عن سعادته بتعهد قادة العالم في تلك المؤتمرات بتقوية التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف عن طريق الاعتراف بالدور القيادي للأمم المتحدة.

٤٢ – وأضاف أن جمهورية إيران الإسلامية بصفتها بلداً نامياً، تعلق آمالاً كبيرة على دور الأمم المتحدة الإنمائي في السنوات القادمة، حيث أن لديها القدرة لجعل العالم أكثر إنسانية وأمناً للجنس البشري وللأجيال القادمة. ويجب أن يظل القضاء على الفقر من أولويات الأمم المتحدة وأن يتحرك تنفيذه بسرعة من خلال سياسات مناسبة وبناء القدرات المؤسسية، ومساعدة دولية كافية. ومع هذا فإن بناء القدرات في برامج الأمم المتحدة قد تأثر بهبوط الموارد المالية وهو يحتاج إلى تمويل كاف ومأمون ومستقر لكي يكون له تأثير، وليلبي الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. ولهذا فإن من الضروري تحقيق أهداف حشد الموارد التي وضعتها صناديق وبرامج الأمم المتحدة.

٤٣ – ودعا البلدان المتقدمة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف إلى تنفيذ التعهدات التي تم اتخاذها في المؤتمر الثالث للأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا، وخاصة في مجالات التجارة وتعبئة الموارد. وتتطلع جمهورية إيران الإسلامية، باعتبارها أحد بلدان العبور، إلى التعاون مع المجتمع الدولي والدول النامية غير الساحلية بهدف ضمان نجاح الاجتماع الوزاري المعني بالتعاون في النقل العابر، الذي سيعقد في ٢٠٠٣.

٤٤ – **السيد ريكيخو غوال** (كوبا): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر أيضاً عن وجهة نظر وفده.

٤٥ – وذكر أن الفوارق الكبيرة التي فرضتها عملية العولمة التحررية الجديدة والتوزيع غير المتوازن للثروات أثرت في العلاقات الدولية وفي الإضرار بالبلدان النامية، وقد سبب ترابط الاقتصادات وتحرير الأسواق عدم اتزان هائل بين العالم الغني المتميز بسرعة النمو الاقتصادي والعالم النامي الذي يزداد فقراً، والذي يواجه عبء الدين الذي ينوء بكاهله، وقال إن البلدان المتقدمة هي المستفيد الأكبر من الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والاتصالات، التي بدأت مع الازدهار الاقتصادي.

٤٦ – وأكد على ضرورة وجود الحكم الرشيد على المستويات الدولية وليس فقط في البلدان النامية التي تُتهم كثيراً بعدم وجود حكم رشيد بها. ولهذا فإن حكومته تؤمن بضرورة استبدال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمؤسسات جديدة قادرة فعلاً على دعم البلدان النامية.

٤٧ - وقال إنه لتحقيق أهداف التنمية المنصوص عليها في إعلان الألفية، يجب على البلدان المتقدمة أن تولي البلدان النامية اهتماماً خاصاً ومختلفاً عن طريق إتاحة دخولها إلى أسواق البلدان المتقدمة ومعالجة انخفاض أسعار السلع الأساسية، ويجب أن يتم تقليل الديون الخارجية للبلدان النامية حيث أنها تستنزف دخلها. وأشار إلى خطورة وضع العالم الثالث، حيث تعاني شعوبه من وباء نقص المناعة المكتسب/الإيدز والأمية ونقص الدواء والمرافق الصحية، وقال إن هذا الوضع لا يمكن تحسينه دون موارد إضافية. ويجب على البلدان المتقدمة أن تنفذ تعهدها بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٨ - وأشار إلى أن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة لم يسفرا عن حلول ملموسة لكثير من المشكلات، من قبيل الحاجة لرؤية متكاملة للتنمية المستدامة والفقر والتعاون الدولي، وأنه قد حان دور الجمعية العامة من خلال اللجنة الثانية، لكي تنظر في تدابير المتابعة لضمان تنفيذ نتائج المؤتمرات وترجمة تلك النتائج إلى أعمال فعلية تستفيد منها البلدان النامية. وقال إن وفده يولي اهتماماً خاصاً لبنود معينة في جدول أعمال اللجنة، بما فيها المتابعة المتكاملة والمنسقة لمؤتمرات وقمم الأمم المتحدة، والتجارة العالمية والتنمية، والديون الخارجية، وتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٤٩ - **السيد لي هو** جين (جمهورية كوريا): قال إن عام ٢٠٠١ أسفر عن تباطؤ الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، حيث إن انكماش الاقتصاد في الولايات المتحدة الأمريكية أثَّر على جميع البلدان تقريباً. وعلى ضوء الترابط الاقتصادي العالمي فإن من مسؤولية المجتمع الدولي أن يضمن عدم معاناة البلدان النامية من عدم التكافؤ الناتج عن هذا الوضع، ومتابعة تكاملها مع الاقتصاد العالمي.

٥٠ - وأشار إلى أن المؤتمرات الدولية والقمم العالمية التي عقدت في العقد الماضي قد أتاحت للمجتمع الدولي فرصة لتجديد تعهداته بخصوص أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في قمة الألفية. ويعتبر المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري بداية لمتابعة عملية تعبئة الموارد وضمان تأثيرها والعدالة في استخدامها والتنسيق بين المنظمات المتعددة ومختلف قطاعات المجتمع المدني من خلال شراكة عالمية جديدة. ويمكن الاستفادة من مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا كنموذج لباقي البلدان لتطوير تنميتها ذاتياً بمساعدة المجتمع الدولي.

٥١ - وأشار إلى أن القمة العالمية للتنمية المستدامة تعتبر امتداداً لما تم بدؤه في مؤتمر مونتيري من جهود لتحديد استراتيجيات لمكافحة الفقر والحفاظ على الموارد الطبيعية وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج.

٥٢ - وقال إن وفده يؤمن بقدرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حفز النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً من خلال تنمية الموارد البشرية إذا قامت البلدان التي تمتلك البنية التحتية والمعرفة في تلك المجالات بتزويد تلك البلدان بالمساعدة المطلوبة والتدريب التقني. وأعرب عن الأمل في أن يتحقق التقدم في تلك المجالات خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي تعقد في عام ٢٠٠٣ وعام ٢٠٠٥.

٥٣ - وأشار إلى أن الوقت قد حان لكي تركز اللجنة على تنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية من خلال متابعة متكاملة ومنسقة لضمان تنفيذ الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية في حينه. وأضاف أن من الضروري تعزيز التعاون بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص، وإشراك المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشكل كبير في العملية.

٥٤ - **السيد** رمضان (الجماهيرية العربية الليبية): قال إن البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، يعبر أيضاً عن وجهة نظر وفده. ورحب بإقامة العديد من المؤتمرات للتعاون الاقتصادي الدولي، التي توجت بنتائج إيجابية وبتجديد التعهدات المأخوذة بخصوص القضاء على الفقر، والتنمية المستدامة، في جدول أعمال القرن الـ٢١ وفي إعلان الألفية. وطالب البلدان المتقدمة بتخصيص نسبة أكبر من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وبتخفيض عبء الدين الخارجي وفتح الأسواق أمام صادرات البلدان النامية، وبهذا تستطيع تلك البلدان الأخيرة التكامل فيما بينها ومع المجتمع الاقتصادي الدولي والاستفادة من العولمة وتضييق الفجوة التي تفصلها عن البلدان المتقدمة.

٥٥ - وأوضح أهمية دراسة مشكلة التدهور البيئي والتلوث وتراجع المساحة المزروعة. وأشار إلى الضرر والتلوث اللذين ألحقا ضرراً شديداً بليبيا نتيجة الألغام التي بثتها قوى الاستعمار، ولذا فهو يناشد البلدان المسؤولة عن تلك الألغام أن تحترم تعهدها فيما يتعلق بهذا الشأن وأن تساعد في إعادة بناء البنية التحتية الإنتاجية في المناطق المتضررة.

٥٦ - وذكر أنه بدافع رغبة بلاده في تحقيق التنمية المستدامة والمشاركة في التعاون الدولي، قامت بتأسيس العديد من الشراكات مع عدد من البلدان النامية من خلال أعمال تجارية مشتركة، على الرغم من القيود الاقتصادية والإجراءات الجبرية المفروضة عليها، والتي تنتهك مبادئ القانون الدولي وتؤثر أسوأ الأثر على شعب ليبيا. ولهذا فقد نادى بوقف الجزاءات الأحادية الجانب والإجراءات الاقتصادية القسرية وبرفع العقوبات لكي تستطيع بلده تحقيق التنمية الكاملة.

٥٧ - وقال إن وفده يولي أهمية كبيرة لإحياء منظومة الأمم المتحدة ولضرورة إصلاح المؤسسات المالية الدولية حتى تتمكن البلدان النامية من الاشتراك في عملية صنع القرار، ولأهمية إصلاح منظمة التجارة العالمية حتى تستطيع تلك البلدان النامية أن تشارك في مفاوضات التجارة الدولية وفي عملية صنع القرارات.

٥٨ - **السيد جالنغو** (كينيا): ذكر أن قمة الألفية، التي أسفرت عن إعلان الألفية منذ عامين والأهداف التي تضمنها، قد منحت شعوب العالم الفقيرة الأمل، ولكن للأسف هناك مراوغة في تنفيذ تلك الأهداف الأخرى التي تم الاتفاق عليها في المؤتمرات التي عقدت في التسعينيات، خاصة في قمة الأرض والقمة العالمية للغذاء. ويجب على الأمم المتحدة إعادة النظر في التزامها بالوعود التي أعلنت في تلك المناسبات.

٥٩ - وقال إن تهميش البلدان النامية يجري على قدم وساق، مع زيادة أعباء الدين وقلة مكاسبها من الصادرات وتدفقات رأس المال، ومستويات الفقر العالية بها. وقد نتجت تلك الظاهرة عن اعتماد البلدان النامية على أسعار صادرات السلع الأساسية، وعن التزامات خدمة الدين العالية والتدفقات المالية الصافية إلى الخارج ومحدودية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة والتأثير العكسي لتحرير التجارة. ومما زاد الوضع خطورة وجود معدلات عالية من الإصابة بمرض متلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز.

٦٠ - وأشار إلى عدم الوفاء بهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المتفق عليه وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي، وقال إن نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة هي مفتاح الحل للمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان النامية.

٦١ - وذكر أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا من خلال تطبيق السياسات المتسقة مع الظروف والأولويات المحلية، وهو ما لم يحدث في التنمية الأفريقية السابقة، وأن كلا من البرامج

الحالية لتخفيض نسبة الفقر وتسهيل النمو ووثائق استراتيجية الحد من الفقر لها مشاكلها، فهي تبشر بالملكية الوطنية ومشاركة المجتمع وفي نفس الوقت تفرض شروطاً تعجيزية.

٦٢ - وأثنى على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لترحيبهما ببرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وقال إنه يتطلع إلى اعتماده كإطار عمل للتنمية في أفريقيا، وأن يحل محل برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينيات. ومع ذلك فإن برنامج الشراكة الجديد لن ينجح إلا إذا تم احترام مبادئ الملكية والشراكة والمشاركة وإذا لم يتم استخدامه كأداة لفرض الشروط.

٦٣ - ورحب بالقرار المتخذ في الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة برفع مرتبة مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مما يتيح له الوفاء على نحو أفضل بولايته في تنفيذ جدول أعمال الموئل وفي إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

٦٤ - وأشاد بجهود الأمين العام في تدعيم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، ولكنه لاحظ أن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل تعتمد على الموارد الخارجة عن الميزانية، مما يقيد إمكانية تنفيذها؛ ولهذا طالب الأمين العام بتخصيص اعتماد مالي من ميزانية الأمم المتحدة لكلا البرنامجين.

٦٥ - **السيد** شاهوفيتش (يوغوسلافيا): قال إنه في عام شهد تدهور الاقتصاد العالمي وأدى إلى شكوك كبيرة، فقد تحركت الأمم المتحدة للأمام في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، إذ شهد العام الماضي حدثين هامين هما: المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة. وقال إن الدورة الحالية للجمعية العامة ينبغي أن تكون فرصة لوضع نهج شامل ومتسق لمتابعة جدول أعمال التنمية المتفق عليه في تلك المؤتمرات.

٦٦ - وأشار إلى أنه من الصعب تصور أن ثلاثة بلايين من البشر يعيشون في فقر شديد، وإلى أن الوضع أسوأ من ذلك في أفريقيا بسبب التأثير المدمر لوباء نقص المناعة المكتسب/الإيدز بين الشعوب التي من المفترض أن تشارك أكثر من غيرها في جهود التنمية. وأضاف أن التنمية في أفريقيا تتسم بأهمية بالغة باعتبارها حجر الأساس في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقال إن وفده يؤيد برنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتأسيس مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان غير الساحلية النامية.

٦٧ - وذكر أنه على الرغم من عدم وجود شك في أن التنمية لا بد من أن تقوم على أساس الموارد القومية، إلا أن التمويل الأجنبي ضروري كحافز لتنمية البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وإلا فسيكون من المستحيل تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام. ولما كان هذان الهدفان متكاملين ويقوى كل منهما الآخر فإن من الضروري أن يبني المجتمع الدولي على أساس الزخم الحالي لضمان المتابعة السريعة والمؤثرة للتعهدات التي تم اتخاذها في المؤتمرات والقمم الدولية في السنوات الأخيرة. وأضاف أن من الضروري استمرار محاربة الفقر وحماية البيئة وتنفيذ كل ما تم الاتفاق عليه من أولويات في مجالات المياه والإصحاح والطاقة والصحة والزراعة والتنوع البيولوجي.

٦٨ - وقال إنه يجب الانتفاع إلى أقصى حد من وجود الهياكل والآليات الحالية بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب أن يقوم بدور أساسي في تشجيع المتابعة المتكاملة والمتناسقة لتنفيذ نتائج المؤتمرات، وفي تعزيز الترابط والتنسيق بين سياسات مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الهدف يجب على صناديق وبرامج

الأمم المتحدة أن تضع آليات ومبادئ توجيهية يعتمد عليها في تنفيذ التعهدات المتخذة في الوقت المناسب.

٦٩ - وقال إن حكومته اعتمدت برنامجاً للإصلاح الاقتصادي يهدف إلى إحداث استقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والإصلاح الهيكلي، ولكنه يتطلب مساعدة إضافية. وقد تعهدت الحكومة بأن تصبح جزءاً من عملية التكامل الأوروبي، وهي تعتزم توقيع اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وهي تشارك في العديد من المبادرات الإقليمية مثل عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا. وأضاف أن الاستقرار في المنطقة، الذي يحتاج إلى مساعدة دولية، هو شرط أساسي لنمو اقتصادي مستدام في المنطقة.

٧٠ - **السيد بواسون** (موناكو): قال إن الأمم المتحدة مهتمة منذ وقت طويل بالتنمية، فقد تم الاعتراف بضرورة التنمية مؤسسياً في عام ١٩٨١ في الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وتم التأكيد عليها في فيينا في عام ١٩٩٣ في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان. وقامت المنظمة مؤخراً بتقوية مفهوم التنمية من خلال وضع أهداف واضحة ومحسوبة في قمة الألفية، وعن طريق تحديد موارد التنمية في مؤتمر مونتيري، وتحديد أهدافها بدقة، وخاصة البعد الإنساني، في مؤتمر جوهانسبرغ. ويجب على الأمم المتحدة أن تعمل جادة في المستقبل من أجل الوفاء بتلك التعهدات.

٧١ - وذكر أن هذا الاهتمام العالمي الحقيقي الجديد بالتنمية، الذي ارتكز على إعلان الألفية واتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري وتعهدات جوهانسبرغ، يقدم للعالم فرصة فريدة للتخلص من الفقر والجوع. ودعائم هذا الجهد هي التعليم وجهود محاربة الأمية وتحسين ظروف الصحة والأنظمة الاجتماعية والقانونية وتدعيم الحكم الرشيد واحترام دور القانون. ولهذا يجب على اللجنة الثانية متابعة هذا النهج والبحث عن طرق لتحسين معيشة شعوب العالم الفقيرة، من خلال قرارات مبتكرة.

٧٢ - وأضاف أن موناكو ظلت عضواً عاملاً في الوكالات المتخصصة على مدى الثلاثين عاماً الماضية، وبصفتها عضواً في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٣، فقد زادت إسهامها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن حكومته لا تزال ومنذ سنوات عديدة تساند أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الموجودة في موناكو. وتتعاون حكومته أيضاً مع الهيئات المحلية في تقديم التمويل للمشروعات الصغيرة.

٧٣ - وقال إن الأمم المتحدة تعتبر الآن أكثر من أي وقت مضى في صميم عملية التنمية. وينبغي للوفود إظهار قدرتها على قبول التحدي بتنفيذ الأهداف التي وضعتها الحكومات، ويجب أن تدرك الحكومات أن العولمة المرتكزة على نموذج التنمية والتي تأخذ في الاعتبار الحاجات الإنسانية وقيم العدالة والأخلاق والإنصاف هي وحدها التي يمكن أن تحدث أثراً دائماً.

٧٤ - **السيد أبليان** (أرمينيا): قال إن العولمة هي المعلم الرئيسي في نهاية الألفية الماضية، وأنها نتاج طبيعي للتقدم التكنولوجي في الاتصالات والنقل. ومن جانب آخر تقوم البيئة التمكينية بدعم العولمة من خلال القوانين وتعهد النظام المتعدد الأطراف بحرية الوصول إلى الأسواق. ولهذا ينبغي للسياسات الحكومية والتكنولوجيا الحديثة أن تشجع الشركات على العمل عبر الحدود الوطنية.

٧٥ - وذكر أن التحول عن الشيوعية يعتبر تغييراً تاريخياً من نظام التخطيط المركزي إلى نظام السوق الاقتصادي المفتوح، مصحوباً بعملية الديمقراطية. وكان تحرير التجارة وتحويل نظام التخطيط المركزي السابق إلى نظام تدفق

الاستثمارات الأجنبية أمراً حتمياً لتحقيق انتقال اقتصادي ناجح ومتكامل مع العالم الاقتصادي.

٧٦ - وقال إن أرمينيا قامت هي والبلدان الأخرى التي تمر بمرحلة تحول، بمحاولة التغلب على العديد من الصعوبات في مجالات الاقتصاد والثقافة والتحول السياسي، وأن بلده أحرز تقدماً جيداً نسبياً في مرحلة التحول، وقام ببذل جهود واضحة لخلق مناخ مناسب للاقتصاد الكلي. ومع ذلك يظل دعم الاستقرار المالي هو الموضوع الرئيسي. وفي هذا الصدد تزداد أهمية التعاون مع المنظمات المالية الدولية.

٧٧ - وقال إن أرمينيا كأي بلد في مرحلة تحول، تولي اهتماماً كبيراً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتدرك أهمية تلك الاستثمارات للنمو الاقتصادي، وإن حكومته تقوم بتهيئة البيئة القانونية اللازمة لتأمين حق الملكية الخاصة للمستثمر الأجنبي، وتنوي أيضاً زيادة الإنتاج الموجه للتصدير. وأضاف أن الهدف الرئيسي لسياسة أرمينيا للتجارة الخارجية هو التحرر والتكامل مع نظام التجارة العالمي. وفي هذا السياق قامت أرمينيا بطلب عضوية منظمة التجارة العالمية، وبلغت عملية الموافقة على عضويتها مرحلة متقدمة.

٧٨ - وأضاف أنه يجب أن ندرك أن أي حصار اقتصادي أو حصار على النقل يفرض على أي بلد إنما يعد عقبة كبيرة أمام تنمية التجارة الدولية، وتشجب أرمينيا الاستمرار في ممارسة الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب خاصة في جنوب القوقاز حيث تعوق تلك الإجراءات بشدة تنفيذ المشروعات الإقليمية ووضع برامج جديدة في تلك الأراضي. وأضاف أن قلة المنافذ البرية إلى البحر بالإضافة إلى العقبات في طرق المواصلات تكبل قدرة أرمينيا على النمو الاقتصادي. وفي هذا الوقت الذي أصبح التجمع الإقليمي الاقتصادي جزءاً متكاملاً من النظام الاقتصادي العالمي تحتاج دول جنوب القوقاز إلى سوق مشترك للتغلب على الكساد الاقتصادي.

٧٩ - وقال إن أرمينيا لا ترى أن الإقليم كُتب عليه التهميش، وتدرك أن التعاون في الإقليم هو مفتاح الاستقرار والرخاء بل إن من الصعب تخيل عالم اقتصادي كامل متكامل دون تعاون إقليمي. وأضاف أن بلاده مشتركة في عملية التكامل الإقليمي من خلال منظمة التعاون الاقتصادي للبحر الأسود. وبصفة أرمينيا عضواً في برنامجين للنقل الأوروبي، فهي تستطيع أن تؤثر على الإقليم، بشرط أن يكون الباب مفتوحاً أمام جميع من يرغب في المشاركة بحرية تامة.

٨٠ - وأضاف أن حكومته ملتزمة بالمبادئ الواردة في إعلان الألفية، ولهذا كانت من المبادرين الأوائل في تنفيذ برامج إنمائية وطنية، وقد أظهر اتفاق الآراء في مؤتمر مونتيري الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للسياسات المحلية السليمة ولشراكة جديدة من أجل التنمية، والتعاون الإقليمي. وتخطط أرمينيا لوضع برنامج لمحاربة الفقر يرتكز على حوار ثلاثي بين الحكومة والمجتمع المدني والوكالات الدولية، كما أنها ملتزمة بإصلاح نظام الخدمة المدنية وتحسين نظام الإدارة ومحاربة الفساد.

٨١ - وأضاف أن المندوبين في القمة العالمية للتنمية المستدامة أكدوا على الحاجة إلى أن تلبي عمليات التنمية احتياجات الجيل الحالي، دون أن تعوق قدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها، وقد كانت قمة جوهانسبرغ فرصة رائعة لكي تنقل إلى المجتمع الدولي فكرة أن أفضل استثمار للمستقبل هو الجهود المبذولة لإنقاذ البيئة والقضاء على الفقر والاجتماعي.

٨٢ - **السيد كافاندو** (بوركينا فاصو): قال إنه مضى أكثر من عشر سنوات منذ أن حدد المجتمع الدولي لنفسه

هدف إقامة شراكة بين الشمال والجنوب لتحقيق التنمية المستدامة لمصلحة الشعوب وتشجيع حماية البيئة. ولكن بدلاً من تحقيق تلك الأهداف، شهد العالم أسوأ تفاوت اقتصادي بين الشمال والجنوب زادته سوءاً مثالب العولمة. وتقع مسؤولية هذا الوضع على كل من البلدان الصناعية التي تنسلخ دائماً عن تعهداتها، والبلدان النامية التي لا تنجز جيداً، خاصة في مجال الحكم الرشيد.

٨٣ - وقال إنه لا يوجد داع للتشاؤم، لأن الآفاق التي بزغت في كل من قمة الألفية والاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية والمؤتمر الثالث للأمم المتحدة لأقل البلدان نمواً والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية والقمة العالمية للتنمية المستدامة، كلها تدعو إلى الأمل. وقال إنه يجب أن تعطى الأولوية إلى محاربة الفقر، حيث أن ١,٥ بليون من البشر لا يزالون يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. لذلك يجب أن يسفر إطار العمل الاستراتيجي العالمي للقضاء على الفقر عن إجراءات ملموسة تعمل على تحسين مستويات الدخل وظروف معيشة الفقراء.

٨٤ - وقال إنه لمحاربة الفقر ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التفاعل الهام بين التنمية والبيئة حيث إن أي تنمية تتطلب بيئة صحية لكي تصبح مستدامة، وإن الانخفاض السريع لطبقة الأوزون، والانقراض المقلق لأنواع النباتات والحيوانات، والتصحر السريع وإزالة الغابات كلها إشارات تحذير منبهة، وكل فرد مسؤول عن القضاء على تلك المعوقات. ويجب على المجتمع الدولي أن يتدخل بصورة أكثر تأثيراً.

٨٥ - وذكر أن حكومته قد اشتركت في مبادرات مع شركائها في التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم وضع استراتيجية جديدة للتنمية تولي مفهوم الأمن الإنساني اهتماماً أكبر، ثم دعم تلك الاستراتيجية من خلال عملية الديمقراطية واللامركزية التي تمنح المجتمع المدني فرصة كبيرة للمشاركة في أنشطة التنمية على المستوى الوطني. وبفضل تلك السياسية البيئية والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية الكبرى التي تمت أصبح المعدل السنوي للنمو الاقتصادي في البلد ٥ في المائة منذ عام ١٩٧٥، وقد تحسنت تغطية الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى حد ما وأصبحت الحماية البيئية تحظى باهتمام ثابت من جميع الأطراف المشتركة في التنمية. وعلى الرغم من التقدم الكبير فلا تزال بوركينا فاصو تعاني من عجز اجتماعي وفقر شديد وتعرض السكان لمحن مختلفة الأنواع، بما فيها الانتشار السريع لمتلازمة نقص المناعة المكتسب/الإيدز الذي يؤثر بصورة كبيرة على الإنتاجية خاصة في قطاع الزراعة.

٨٦ - وقال إن شعوب العالم تتوقع من هيئات الأمم المتحدة أن تجد حلولاً لمشاكلها، ولهذا يجب على تلك الهيئات أن تشترك بصورة أكبر في جميع الأنشطة التي يمكن من خلالها مساعدة الشعوب التي تعيش في أكثر المناطق صعوبة بما فيها أفريقيا. ويجب أن تمنح اهتماماً خاصاً لأقل البلدان نمواً والبلدان غير الساحلية النامية والبلدان الجزرية الصغيرة النامية. وأخيراً يجب أن تقوم بتوجيه نداءات متصلة إلى المجتمع الدولي حتى يتحقق تمويل التنمية في المستقبل القريب.

٨٧ - **السيد فيدوتوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الموضوعات التي تناقشها اللجنة الثانية خلال الدورة الحالية هامة وملحة في ضوء الأهداف الجديدة المتعلقة بتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الكبيرة الخاصة بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وإقامة نظام مالي واقتصادي عالمي عادل.

٨٨ - وأضاف أن النتيجة الأكثر أهمية للقمة العالمية للتنمية المستدامة هي إعادة التأكيد على تشجيع أهداف التنمية المستدامة والتصميم على زيادة الجهود المشتركة لتحقيق تلك

الأهداف، خاصة باستخدام الأدوات التي توفرها الأمم المتحدة، وأن من المهم البدء في تنفيذ القرارات المتخذة في تلك القمة وتقوية الحوار بخصوص تحويل الديون إلى استثمارات بيئية وتعويض الخدمات البيئية التي تقدمها البلدان التي تشارك في نظام البيئة العالمي. وقال إن الاتحاد الروسي يتخذ الإجراءات اللازمة للتصديق على بروتوكول كيوتو، وللإعداد لمؤتمر دولي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ بشأن تغير المناخ، وذلك في إطار عملية كيوتو.

٨٩ - وأضاف أن ما لا يقل أهمية عن ذلك هو التنفيذ التام لقرارات المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي أسفر عن آفاق جدية لتعزيز المساعدة الإنمائية وزيادة فعاليتها. ولنجاح الجهود يجب أن يتم توثيق التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص.

٩٠ - وذكر أنه يجب أن تؤخذ نتائج المؤتمرات المذكورة آنفاً في الاعتبار في مقترحات ترشيد أعمال اللجنة الثانية. وقال إن من المعترف به ضرورة ضمان المتابعة المتكاملة والمتسقة لقرارات مؤتمرات العقد الماضي. ويجب التخلي عن ممارسة الاستعراضات النصفية بصورة آلية، فمن الأهم استخدام الآليات القائمة، خاصة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشكل أكثر فعالية.

٩١ - وقال إن مشكلة إدارة العولمة قد فرضت نفسها على رأس أنشطة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد من المهم جداً أن تهتم أنشطة الأمم المتحدة بمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول في الاستفادة من فرص العولمة خاصة في مجالات التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي. وبالإضافة إلى ذلك يجب على منظمة التجارة العالمية أن تصبح منظمة عالمية حقيقية. وقال إن وفده يرى ضرورة تطبيق قواعد تلك المنظمة بشكل غير تمييزي، بما فيها القوانين المتعلقة بانضمام دول جديدة.

٩٢ - وأوضح خطورة مشكلة عبء الدين، خاصة في البلدان الفقيرة. وقال إن الاتحاد الروسي، بصفته عضواً في مجموعة الثمانية يسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق مبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

٩٣ - وأعرب عن اهتمام حكومته بتشجيع التعاون الدولي لمنع الفساد وغسيل الأموال والقضاء على تلك الظواهر، ولهذا تفضل حكومته وضع إطار قانوني دولي لمواجهة نقل الأموال بطريقة غير قانونية، الذي يتم عن طريق الممارسات الفاسدة، وذلك من خلال إطار عمل اللجنة المخصصة المكلفة بوضع مشروع اتفاقية دولية لمكافحة الفساد، وهي مهمة تتزايد أهميتها لارتباط هذه الجرائم في أحيان كثيرة بالتدفقات المالية التي تمول الإرهاب الدولي.

٩٤ - وذكر أنه يجب تقوية أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية مع التأكيد على تعزيز فعالية تلك الأنشطة والفوائد العملية التي تعود على البلدان، ولذلك فمن المهم التأكيد على الدور القيادي للحكومات والمسؤولية الوطنية لضمان الإدارة الفعالة للموارد التي تعتمد على التطبيق الدقيق لمبادئ العالمية والإدارة الحرة وطبيعة المنح والحياد.

٩٥ - وقال إن وفده يرحب بالتعاون القوي بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص، خاصة في نطاق مبادرة الاتفاق العالمي للأمين العام. وقال إن عدداً من أوساط الأعمال الروسية يتزايد بسرعة اشترك في المبادئ الواردة في الاتفاق العالمي.

٩٦ - وأضاف أن الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية يجب أن تواصل اهتمامها بتزويد البلدان التي يمر اقتصادها بمرحلة تحول بالمساعدة حتى تستطيع أن تحقق تكاملها مع الاقتصاد العالمي. وقال إن وفده يرى أنه يجب اتخاذ قرار

جديد بخصوص تلك المسألة، وإنه يعتمد على تأييد الوفود الأخرى في هذا الصدد.

٩٧ - وختم بيانه بوصف موجز للوضع الاقتصادي في الاتحاد الروسي. وقال إنه تحقق تقدم حقيقي في مجالات عديدة، منها النمو الاقتصادي المستدام، وتنمية البنية التحتية للأسواق، وتقوية ضمانات الملكية الخاصة، وتحسين مناخ الاستثمار، وفي ذات الوقت تدرك حكومته أهمية سرعة وضع نموذج اقتصادي يعتمد بصورة أقل على الموارد الطبيعية وقطاعات الطاقة، لضمان نمو مستقر وتحسين المنافسة بين المنتجين الروس. ويمكن لهذا التحول أن يحقق الهدف النهائي وهو مستوى معيشة مناسب لجميع مواطني الاتحاد الروسي.

٩٨ - **السيد أكينسانيا** (نيجيريا): أعرب عن تأييده البيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين، وقال إن الإنجازات البسيطة للمؤتمرات الكبيرة التي عقدت في عام ٢٠٠٢، مثل المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، والمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، والقمة العالمية للتنمية المستدامة، زودت المجتمع الدولي برؤية واضحة وخطة عمل في مختلف التعهدات المعلنة. ولهذا يجب عدم إضاعة الوقت الثمين في إعادة مناقشة أصول تلك التعهدات، وبدلاً من ذلك يجب أن نركز تفكيرنا في كيفية تحويل تلك التعهدات إلى خطوات عملية تجاه التنفيذ.

٩٩ - وذكر أن اللجنة المخصصة أنهت المرحلة الأولي من الاستعراض النهائي لتقييم تنفيذ البرنامج الجديد للأمم المتحدة من أجل التنمية في أفريقيا في التسعينيات، وأنه من المعروف أن رأي خبراء الفريق المستقل المعني بتنفيذ البرنامج هو أن التنفيذ كان مخيباً للآمال، وأن الوفود قد اتفقت آراؤها على نفس النتيجة، وعلى الحاجة إلى استنتاج دروس مفيدة من هذا الموقف. وفي هذا السياق يأمل وفده أن يلفت النظر إلى الارتباط بين عدم وفاء المانحين بتعهداتهم وفشل البرنامج الجديد في تحقيق هدفه الرئيسي. وقال إن من المهم أن نضمن التزام جميع الأطراف بتعهداتها مستقبلاً.

١٠٠ -وأضاف أن نيجيريا تدرك ما تحمله العولمة من إمكانات، حيث عملت على تحويل بعض المجتمعات، كما أنها على دراية بأن فوائد العولمة موزعة بشكل متفاوت، وكما صرح بذلك الرئيس (أوباسانجو) في بيانه أمام الجمعية العامة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، لا يوجد تقصير من ناحية الإدارة الدولية الجيدة والالتزام بالتنمية، فقد صدر العديد من الإعلانات البليغة والبرامج الوافية التي تؤكد على الحاجة لتنمية سريعة ومستدامة والرغبة في التوزيع العادل لثروات العالم، لأن من الواضح أن فوائد العولمة ينبغي توزيعها بتوازن، لأنه لا يمكن أن يسود السلام والاستقرار في عالم ظالم يتميز بعدم الإنصاف والفقر والأمراض وانعدام التنمية. وفي هذا المجال أعربت نيجيريا عن ارتياحها لدعم المجتمع الدولي لبرنامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ورحبت بصفة خاصة بتعهدات مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي. وقال إن من المهم أن تصاحب عبارات الدعم هذه أفعال ملموسة. ومن الضروري أن ينفصل برنامج الشراكة الجديدة من أجل أفريقيا عن الماضي، حيث إنه يؤكد العزم الجماعي لأفريقيا على تجديد نفسها عن طريق قيادة التحول في القارة، لأنه لا يمكن للمبادرة أن تفشل كما فشل برنامج العمل الجديد.

١٠١ -وذكر أن كل الجهود ستذهب سدى ما لم تتم معالجة التراكم الخطير لعبء الديون في البلدان الأفريقية. وكانت رسالة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون واضحة في مضمونها، إذ بعد ست سنوات من التنفيذ السريع، لم تصل إلى ''مرحلة القرار'' سوى ١٨ بلداً فقط من ٣٣ ومن بين الـ١٨ بلداً لم يستطيع سوى أربعة بلدان أن تصل إلى الهدف الكامل وإنهاء الدين الكلي. وعلاوة على ذلك فحتى إذا أعطت جميع الدول المانحة نسبه الـ٠,٧ في المائة من

المساعدة الإنمائية الرسمية لبلدان أفريقيا، ستظل أفريقيا مصدرة صافية لرؤوس الأموال كنتيجة لتسديد الديون وخدمة الديون. ولهذا فإن نيجيريا مقتنعة بأهمية إنهاء الدين للبلدان الأفريقية كخطوة عملية، حيث أنها ستحرر جزءاً هاماً من الدخل وتدفعه إلى الاستثمار وخاصة في البرامج الاجتماعية – الاقتصادية. وترى نيجيريا أن من الضروري مراجعة مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وأن تتوسع تغطيتها لتشمل البلدان ذات الدخل المتوسط.

١٠٢ –وقال إن التصحر هو من أقسى الكوارث التي تواجه أفريقيا، وبصفة نيجيريا من البلدان المانحة لمرفق البيئة العالمي فإنها سعيدة بأن المرفق عاد من جديد لمتابعة أعماله بقوة.

١٠٣ –وطالب اللجنة بأن تستمر بالتركيز على النطاق الواسع لموضوعات السلام والتنمية وعلى طرق تحقيق التنمية المستدامة. وفي هذا السياق، ودون العمل على إجهاض نتائج المناقشة الحالية في فيينا حول الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، يرى وفده أنه يجب أن يتم إرجاع الأموال غير القانونية الآتية من الطرق الفاسدة وغير الشرعية إلى بلدانها الأصلية. ومن المهم أن يدرك المجتمع الدولي الأخطار المتربصة بالسلام والتنمية من الثروة غير الشرعية وبصفة خاصة من الاستعمال الخاطئ لتلك الثروة وتمويلها للأسلحة والذخيرة الحربية والإرهاب وإشعال الصراعات الداخلية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٠.